

أسئلة حول إمكانيات التضامن الاعلامي:

قضية الأخبار والجديد نموذجا

جويل بطرس

إثر الإعلان عن استدعاء "الأخبار" و"الجديد" للمثول أمام المحكمة الدولية في تهمة "تحقير المحكمة" و"عرقلة سير العدالة"، ظهر خلاف على صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون اللبنانية حول الموقف الذي يُفترض بالإعلاميين اتخاذه. وقد تحوّلت من جراء ذلك قضية تضامن الإعلاميين في ما بينهم الى قضية عامة، وهذا ما انعكس في عدد من النشرات والمقالات التي توضح ما إذا كان الشخص المعني يتضامن أو لا يتضامن. وقبل المضي في عرض مدى تفاعل الإعلاميين مع هذه المسألة، نسارع الى لفت النظر الى ثلاثة عوامل بدت ذات تأثير مباشر في هذا المجال:

العامل الأول تعلق بالانعكاسات السياسية للموقف المتضامن أو اللامتضامن، في ظل انخراط غالبية الإعلاميين ووسائلهم في تيارات وتوجهات سياسية واضحة. وقد بدا هذا العامل الأكثر تأثيراً في تحديد المواقف المعلنة في نشرات أخبار الاعلام المرئي كما نبين أدناه، الأمر الذي يمكن تفسيره بالأثر الهام لهذه النشرات في تكوين الرأي العام. فبقدر ما بدا إعلاميو "8 آذار" ميالين الى استغلال التضامن للطعن في شرعية المحكمة المعتدية على الحرية، بدا إعلاميو "14 آذار" متوجسين من استغلال مماثل لأي موقف تضامني منهم على نحو سينعكس سلباً على المصالح السياسية لهذا الفريق. وربما كان من الممكن أن يكون مستوى التضامن أعلى لو عمل الإعلاميون في رسم إطاره على نحو ينحصر في الاستدعاء نفسه من دون زيادة أو نقصان.

العامل الثاني يتعلق بشخصنة الموضوع وتحديد العلاقة بين مختلف الأطراف الإعلامية. وقد بدا هذا العامل حاضراً بقوة في الصحافة المكتوبة كما نبين أدناه. وقد استغلّ بعض الإعلاميين القضية لتصفية حساباتهم وخصوصاً مع رئيس تحرير الأخبار إبراهيم الأمين.

أما العامل الثالث المؤثر في التضامن، فيتصل بموضوع الاستدعاء (قيام وسيلتي الإعلام في 2012 و2013 بنشر معلومات سرية عن الشهود المفترض مثلهم أمام المحكمة) وتحديداً في ما إذا كان يشمل الدفاع عن الحريات الإعلامية أم لا. ونلاحظ هنا أن تأثير هذا العامل بقي بخلاف العاملين السابقين محدوداً جداً. وقد ورد لدى بعض المتضامنين على شكل تحفظات، كما ورد لدى بعض اللامتضامنين بمثابة حجج إضافية، من دون أن يكون في أي من الحالتين العامل الأساسي لتحديد وجهة القرار.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، سنحاول سبر مختلف التوجهات في هذا المجال، تمهيداً لتفكير أوسع حول إمكانيات التضامن بين الإعلاميين مستقبلاً. ولهذه الغاية، اعتمدنا الفترة الممتدة من 25 نيسان إلى 9 أيار 2014. كما استند البحث من ناحية المواد الإعلامية، على النشرات الإخبارية لشاشات من توجهات سياسية مختلفة كالـ آل.بي.سي. والد.أم.تي.في. والجديد والمستقبل، وذلك على أساس أن هذه النشرات هي الأكثر تعبيراً عن السياسة التحريرية لتلك الشاشات. كما أننا نقل ما ورد في الأخبار والسفير والنهار والمستقبل ومواقع NOW وليبانون ديبايت وجنوبية الإخبارية من مقالات وتحليل وافتتاحيات لتشمل الدراسة مختلف الاتجاهات السياسية التي تمثلها هذه المنابر.

كما نسجل في هذا المكان أمرين: أولاً، أنه انعقد في تلك الفترة لقاءان للتضامن مع الأخبار والجديد (إعتصام أمام وزارة الاعلام في 25 نيسان ولقاء تضامني في نقابة الصحافة في 28 نيسان)، نجحاً نجاحاً محدوداً في خرق الاصطفاف السياسي. وثانياً، أن المراجع الرسمية المعنية في المجال الإعلامي بدت منقسمة في مواقفها، ولا سيما لجهة خلفية التضامن وإطاره. ولعل أبرز المواقف إثارة للجدل في هذا الإطار موقف وزير الإعلام رمزي جريج ونقيب المحررين الياس عون. فإذ أقرّ جريج "أنه لن يقف يوماً في موقع المدین لحرية الصحافيين"، عبّر عن اقتناعه ببراءة الجديد والأخبار طالبا منهما اثباتها بمثلها أمام المحكمة¹. وقد استدعى هذا الموقف الكثير من التأويلات وردود الفعل، وبالامكان تفسيره من زاوية أن الوزير المنتمي الى فريق 14 آذار اختار أن يحدد إطار تضامنه مع الأخبار والجديد على نحو يؤدي في الوقت نفسه الى التسليم بشرعية المحكمة وبحقها باستدعائهما الى المحاكمة. وبمقابل ذلك، نالت الوسيلاتان الاعلاميتان ما

¹ - تقرير جويس عقيقي. "جرّج مستاء من عون". نشرة أخبار الد.أم.تي.في. المسائية، 28 نيسان 2014

يشبه الدعم غير المشروط من نقابتي الصحافة والمحريين ومعهما المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع.

فقد شارك نقيباً الصحافة محمد بعلبكي والمحريين إلياس عون وإلى جانبهما نائب رئيس مجلس الإعلام إبراهيم عوض (تغيّب رئيس المجلس عبد الهادي محفوظ عن اللقاءات بداعي السفر) في جميع اللقاءات والاجتماعات التي عُقدت دعماً لحرية الإعلام. رفض بعلبكي الاستدعاء واعتبره غير قانوني، إذ إنّه "يتناقض مع قانون الإعلام اللبناني الذي لا يعطي صلاحية لأيّ جهة بمحاكمة أو استدعاء أيّ زميل إلا ضمن نطاق البلد بموجب شروط نصّ عليها القانون²". في السياق نفسه، عبّر عوض عن تخوّفه من "وجود مساع جديّة لتحويل المحكمة إلى أداة وصاية أجنبية على لبنان واللبنانيين" ودعا جميع الوسائل الإعلامية إلى أنّ تكون يداً واحدة في وجه "عملية ترهيب منظمة لحجب الحقائق وللمسّ بالحريات التي يتفق اللبنانيون على أنّها مقدسة³". وقد ذهب نقيب المحريين إلياس عون أبعد من ذلك بقوله أنّ "المحكمة الدولية بالنسبة إلى الكثيرين باتت غير نافعة⁴"، مما استدعى ردود فعل لاذعة من اعلاميين عدة، بينهم الصحافي في موقع NOW عماد موسى الذي نعته بـ"نقيب المزادات". طلب موسى من النقيب الالتزام بدوره كمدافع عن جميع الصحافيين والابتعاد عن "التحريض على محكمة تتمتع بأعلى درجات الشفافية وتوفّر أقصى إمكانات الدفاع عن متّهمين باب أوّل⁵".

كما طرحت كتلة المستقبل النيابية في بيانها الأسبوعي سؤالاً عن محاولة "استغلال حزب الله للمسألة، بالإضافة إلى أعوانه ووسائل الإعلام التابعة له أو التي تدور في فلكه". كذلك رفضت الكتلة الهجوم على المحكمة وأدانتها وأكدت أنّ "الشعب اللبناني لن يسكت عنه أو يسمح بأن يحقق غايته في الإساءة إلى المحكمة أو الانتقاص من سعيها إلى تحقيق العدالة⁶".

² - الوكالة الوطنية للإعلام. "اللقاء التضامني مع الجديد والأخبار". 28 نيسان 2014

³ - الوكالة الوطنية للإعلام. "المجلس الوطني للإعلام: تصرّف المحكمة الدولية إعتداء على السيادة". 27 نيسان 2014

⁴ - الوكالة الوطنية للإعلام. "اللقاء التضامني مع الجديد والأخبار". 28 نيسان 2014

⁵ - عماد موسى. "نقيب المزادات". موقع NOW الإلكتروني. 29 نيسان 2014

⁶ - جريدة المستقبل. "المستقبل تستغرب دفاع حماة المتهمين عن الحرية". 30 نيسان 2014

أتى الردّ سريعاً من صحيفة الأخبار التي اعتبرت أنّ ثمانين بالمئة من البيان خصص لتأييد قرار المحكمة "وإصدار مضبطة اتهام في الأخبار والجديد"⁷. في المقابل، كانت الجديد في معرض الدفاع عن نفسها تبحث في تقريرها حول بيان الكتلة عن النقاط المشتركة بين الطرفين. لفت معدّ التقرير جاد غصن إلى أنّ الجديد لم تنشر أسماء أو صور أو عناوين الشهود، محترمة أمر المحكمة في ما خص حماية الشهود. أيّد المراسل موقف الكتلة التي دعت إلى التحقيق في شأن التسريبات التي وصلت إلى الإعلام. وفي معرض هجوم الكتلة على من يدافع عن قتلة سمير قصير وجبران تويني، توجّه غصن بالسؤال مباشرة إلى النائب زياد القادري الذي أوضح أنّ البيان لم يقصد القناة بل "همروجة" بعض الأطراف السياسية. كما وافق مراسل الجديد المستقبل في مسألة حق انتقاد عمل المحكمة وتوجيه الملاحظات لها من أجل تقويم عملها؛ "وهو ما فعلته الجديد وسوف تستكملة". فالجديد أكدت أنّ هدفها المساهمة في كشف قتلة الرئيس الحريري وهي حقيقة تمّ جميع اللبنانيين و"أنّ أيّ تقصير في بلوغ هذه الغاية فيه الارتكاب الكبير"⁸.

بالمقابل، رأت جريدة السفير أنّ الحاضرين في اللقاء التضامني "أصروا على المحكمة الخاصة بلبنان تكريس وتركيز جهدها من أجل الحقيقة ولم يتعرّضوا للمحكمة ووجودها"⁹. فالسفير "فرّقت بين هدف المحكمة المتمثل في كشف قتلة الرئيس الحريري من جهة وملاحقة المحكمة لإعلاميين وقمع حرية الإعلام من جهة أخرى. تميّز موقف السفير وسط الضجيج الإعلامي الذي رافق مسألة الاستدعاء، إذ أخذ ناشر الصحيفة طلال سلمان المسألة على عاتقه فقرر دعوة الصحافيين إلى لقاء تضامني مع الأخبار والجديد في نقابة الصحافة في 28 نيسان فخرّس نفسه ك"صاحب الدعوة" كما لقبته الأخبار، "عميد القلم، المدافع عن القضية" حسب الجديد. إذ أنّ سلمان حملة التضامن التي أوضح أنها أتت دفاعاً عن الحرية وليس في وجه المحكمة وافتتحها من نقابة الصحافة، "الحصن الذي يكاد يصير الأخير الذي يقوم بحماية الحريات عموماً وحرية الإعلام خاصة." أكدّ ناشر السفير بأنّ الأخبار والجديد تعاملتا مع ما سرّب كسبق صحفي قد يساهم في "تنوير المشاهدين والقراء ولو أنه يتجاوز بعض الإجراءات المعتمدة من هذه المحكمة." وحمل سلمان

⁷- الأخبار. "كتلة المستقبل تجرّم الأخبار والجديد". 30 نيسان 2014

⁸- تقرير جاد غصن. "بيان كتلة المستقبل يوافق موقف الجديد... ولكن". تلفزيون الجديد، 29 نيسان 2014

⁹- جريدة السفير. "المستقبل: حرية التعبير براء من إعلام يمجّد المجرمين". 30 نيسان 2014

المسؤولية إلى المحكمة التي سمحت بتسريب هذه المعلومات واعتبر أنّ التسريب هو ما يعرّض حياة الشهود للخطر وليس النشر¹⁰.

وفي السياق نفسه، كان لافتاً حضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة اللبنانية للإرسال بيار الضاهر اللقاء التضامني وجلوسه في الصفّ الأول جنب كرمي الخياط وطلال سلمان وابراهيم الأمين. أعلن الضاهر أنّ وقوفه إلى جانب الأخبار والجديد يعكس دعمه الدائم "لقدسية الحرية بالمطلق وحرية الإعلام خاصة". كما أوضح أنّ تضامنه لا يستثني ملاحظاته على أداء "الزملاء الإعلاميين" لكنه اليوم موجود ليؤكد دعمه للإعلام وبالتالي يتأسف لغياب قسم من أهل الصحافة عن هذا اللقاء. حدد الضاهر إطار تضامنه الذي لا علاقة له بعمل المحكمة ودعا إلى العمل كي تضمّ الجلسة الثانية جميع المؤسسات الإعلامية، آملاً أنّ تلتقي "كجسم واحد"¹¹. أثبت الضاهر نفسه لاعباً أساسياً على الساحة الإعلامية، إن من خلال مشاركته في اللقاءات أو مرافقته لوفد اللقاء التضامني في جميع زيارته للمرجعات السياسية. فالأل.بي.سي. ممثلة برئيس مجلس إدارتها، وكما بات معروفاً، قررت قيادة المعركة الراضة للرقابة على الإعلام منذ فترة واستكملت خطوتها بتأكيد الضاهر الشخصي على أهمية حرية الكلمة وعلى قراره بلعب دور المدافع الأول عنها.

الإعلام المرئي: إعادة تعريف الحرية والتضامن في ظلّ تأثيراتها السياسية

اتخذت مسألة الدفاع عن الحرية والاحتكام للقانون الحيّز الأكبر في النقاش الذي دار على الشاشات التلفزيونية. عاد الحديث عن الحريات في زمن الوصاية واختلف الطرفان على تفسير طبيعة الواقع الحالي: طرف أول رأى من ناحية أولى أنّ من يناهز اليوم بإسم الحرية لم يدافع عنها أثناء الوجود السوري في لبنان وطرف ثانٍ طرح من ناحية أخرى مسألة وصاية جديدة متمثلة بالمحكمة الدولية. الفريق الأول اعتبر أنّ الوقائع تشير إلى حتمية دور القانون في معالجة القضية، لا سيّما أنّ ما جرى قد يؤثر على مسار المحاكمة وعملية تطبيق العدالة. أما الثاني فقد رأى أنّ المحكمة هدفها قمع الحريات الإعلامية التي بنظره لا يعلوها سقف، خاصة أنّه اعتبر أنّ ما قام به حقّ تختصره حرية الصحافة في تقصي الحقائق وانتقاد الأخطاء.

¹⁰ - كلمة ناشر جريدة السفير طلال سلمان خلال اللقاء التضامني مع الجديد والأخبار، 28 نيسان 2014
¹¹ - كلمة رئيس مجلس إدارة ال.أل.بي.سي بيار الضاهر خلال اللقاء التضامني مع الجديد والأخبار، 28 نيسان 2014

وبينما اشترك تقريران في "المستقبل" و"الجديد" في اعتمادهما أغنية جوليا، "أنا بتنفس حرية"، ظهر جلياً أنّ "تنفس الحرية" اختلف عند القيمين على الشاشتين. المستقبل لخصه في تقرير تناول فيه ذكرى 7 أيار 2008 حيث أشاد معدّ التقرير ربيع شنطف بطريقة ساخرة "بالحرية الإعلامية التي بدت بأبهى حلة إذ لم يتعرّض الذين اجتاحوا بيروت إلى أية وسيلة إعلامية". إذاً قرر مراسل المستقبل تذكير المشاهدين بالاعتداء الذي تعرّض له في هذا اليوم عبر استعادة مشاهد بعضها يظهر الخراب الذي لحق بالمبنى فيما أخرى تبين الموظفين يجتهدون للاستمرار بالبحث مسلحين بالنشيد الوطني. أراد معدّ التقرير تسليط الضوء مجدداً على التهيب الذي مورس بحق المحطة آنذاك، للربط بين من اعتدى عليها في أيار 2008 و"هؤلاء الذين يتشدقون اليوم بالحرية الإعلامية كأنّ تاريخهم ناصع البياض في هذا الشأن"¹². بدأ تلفزيون الجديد من ناحية أخرى، وكأنّه يحاول بناء الجسور بينه وبين مختلف الوسائل الإعلامية، إذ إنّ قضيته الوحيدة لخصها بالدفاع عن الحريات الإعلامية. وفي هذا الإطار، عرض الجديد تقريراً من أرشيفه "التضامني الحافل مع الإعلام" استعاد فيه كيفية تغطيته لخبر إحراق مبنى جريدة المستقبل في 2008 ومطالبته "بتحيد وسائل الإعلام وحرية الرأي عن خط النار... والسماح لها بتأدية واجبها". كما ذكّرت الجديد بموقفها المتضامن إزاء الاعتداء الذي تعرض له الصحافي في جريدة المستقبل عمر حرقوص والذي لم تر فيه سوى "بعده الإعلامي المستنكر والذي لا يرقى إلى تصرف حزب عريق"¹³.

بالطبع، كان للجديد الحصة الأكبر في بث التقارير حول قضية الاستدعاء، والتي اتّسمت جميعها بالطابع الدفاعي. وباستثناء مرات قليلة، تمحورت مقدمات نشرات الأخبار في الفترة التي شملها المقال حول هذه القضية، فيما خصصت دقائق طويلة في سياق النشرة لتقارير أعدّها مراسلو القناة هدف معظمها إلى الدفاع عن حرية الإعلام وإظهار الطابع التعسفي لقرار المحكمة. استشار صحافيوها باحثين في القانون، خبراء تقنيين، سياسيين وإعلاميين من جميع الأطراف بمحاولة لحشد أكبر دعم ممكن. وصّفت القناة طابع "المعركة" الدائرة "فمجدداً تطرح قضية الحريات الإعلامية ومحاولة قمع الصحافيين في عملهم ومجدداً تتواجه الصحافة والسياسة". وقد ذهب مراسلها جاد غصن إلى أبعد من ذلك فقرّر مقارنة مواجهة الجديد مع المحكمة الدولية بمواجهة السيناتور الأميركي جوزيف مكارثي بالصحافي ادوارد مورو. وبالعودة إلى تلك

¹² - تقرير ربيع شنطف. "من استباح الاعلام في 7 ايار يخوض معركة الحريات اليوم!" تلفزيون المستقبل، 7 ايار 2014.
¹³ - "الجديد تعود إلى أرشيفها التضامني الحافل مع الاعلام". تقرير في نشرة أخبار الجديد المسائية في 30 نيسان 2014.

الحقبة من تاريخ الولايات المتحدة الأميركية المتصارعة آنذاك مع الاتحاد السوفياتي، اعتمد مكارثي سياسة إزاحة كل من يشكّل خطراً على أمن الأميركيين خلال محاربتة للشيوعيين، وقد عُرِفَت سياسته لاحقاً بالمكارثية. وحده مورو، الصحفي في الإذاعة الأميركية، قرر الوقوف بوجه السيناتور ونشر تحقيقات واستقصاءات تفضح ممارسات مكارثي التعسفية فسقطت المكارثية "بصفعة إعلامية". قال مورو يومها "إنه ليس من نسل الرجال الذين يخافون" وأزره مراسل الجديد إذ أكدّ "أننا لن نسير في خوف المحكمة فلسنا من نسل صحافيين يخافون"¹⁴.

من ناحية أخرى، حاولت الجديد كسب أكبر تضامن ممكن مع قضيتها فسلطت الضوء على الإعلاميين "الذين مع المحكمة" والذين أعربوا عن دعمهم للجديد "والحرية". ففي نقابة الصحافة، أجرت مراسلة الجديد مقابلات مع غسان حجار، مدير تحرير صحيفة النهار، الذي لخص أسباب تضامنه بثلاث نقاط ذكّر من خلالها بدعم المحكمة الدولية ومساها أولاً، بالتضامن كجسم إعلامي واحد ثانياً ورفضه البند المتعلق بسجن صحافيين في نظام عمل المحكمة ثالثاً. وفي حديث مع مستشار رئيس مجلس إدارة ال.أم.تي.في. موفّق حرب، أشار هذا الأخير أنّ القضية قضية مبدأ، وأضاف مازحاً أنّ هذا القرار أجبره على التضامن مع الجديد والأخبار على الرغم من الخلاف في الخط السياسي؛ "فالقانون تحت سقف حرية الصحافة وليس العكس" كما قال حرب. وفي السياق نفسه، أكدت الإعلامية نجاة شرف الدين ضرورة التضامن عند أيّ محك، خاصة عندما يمسّ هذا الأمر حرية الإعلام، "فالعدالة ليست فوق حرية الإعلام". كما لفت حضور الصحافي سيمون أبي فاضل اللقاء فإعتبر أنّ "الخطأ وقع من داخل المحكمة وأنّ ما قام به بعض الإعلام اللبناني من نشر للمعلومات أمر طبيعي" ورأى أنّ إجراء المحكمة في غير مكانه.¹⁵

إذاً من وجهة نظر الجديد، معركتها هي معركة حريات بامتياز تعلنها في وجه كلّ من يحاول منعها من أداء واجبها الذي لخصته بحقها بانتقاد عمل المحكمة وتصويب مسارها. ولكن قناة المستقبل اختلفت معها في توصيفها للحرية، فاعتبر مراسلها شريل عبود أنّ "هذه الحرية تجاوزت حدود التعبير إلى تهديد حياة أفراد والتأثير على حسن سير العدالة". نقل عبود خبر الاعتصام أمام وزارة الإعلام بجملة واحدة لم تتعدّ الخمس ثوان أشار فيها إلى مشاركة "العشرات" في الوقفة التضامنية.

¹⁴ - تقرير جاد غصن. "ما صلاحيات المحكمة الدولية في استدعاء صحافيين، تلفزيون الجديد." 25 نيسان 2014
¹⁵ - تقرير نانسي السبع. "من حذب وصوب إعلامي حضروا رفضاً للقرار الإتهامي." تلفزيون الجديد، 28 نيسان 2014

من ناحية أخرى، حاور عبود الحقوقي د. أنطوان سعد الذي اعتبر أنّ ما حدث هو نتيجة "أعمال صحافية بعيدة قليلاً عن المهنية أو ربما اعتادت على النمط عينه خلال فترة "الوصاية السورية" و"وصاية السلاح". في الختام، اعتبر مراسل المستقبل أنّ الذين يتكلمون باسم الحريات اليوم لم يعترفوا بها أثناء الوجود السوري في لبنان¹⁶. في المقابل، اعتبرت الجديد أنّ ما تتعرض له اليوم هو "جريمة باسم العدالة، أسوأ ممّا تعرّضنا له بأبشع العهود"¹⁷، مذكرة بأنها تعرضت لمضايقات عدة في زمن الوصاية السورية. إذًا، ربما اتفق كلّ من الجديد والمستقبل على إدانة عهد الوصاية السورية، لكن اختلفتا من دون شك على توصيف العهد الحالي.

وفي السياق ذاته، اكتفت الـ أم.تي.في. بالإشارة في مقدمة أخبارها في 25 نيسان إلى أنّ هناك "ملاحم بداية اشتباك سياسي على خلفية استدعاء المحكمة الدولية صحافيين لبنانيين بتهمة تحقيرهما المحكمة". سلطت الضوء من خلال افتتاحيتها على الخلاف الذي توقّعت نشوبه بين الأطراف السياسية ومن خلفهم الوسائل الإعلامية حول هذه المسألة. لم تول القناة أهمية خاصة لخبر الاستدعاء بل عرضت تقريرها في سياق نشرتها الإخبارية واكتفت ببث مقابلة أجراها مراسلها حسين خريس مع كرمي الخياط دون سواها أثناء الاعتصام. أمّا في تغطيتها للقاء التضامني في نقابة الصحافة، وبحسب مراسلها، فقد "استغلّت قوى الثامن من آذار فرصة اللقاء للانقضاض مجدداً على المحكمة الدولية. وحضر ممثلون عن وسائل إعلامها فحضر بيار الزاهر الذي جلس أمامه رموزٌ من حقبة الوصاية السورية...". استخلص المراسل أنّ اللقاء لم يكن للدفاع عن الحريات بل "لإفقاد المحكمة صدقيتها". واستغرب ما قاله الزاهر عن غياب بعض الإعلام عن اللقاء "أمام من كانوا شهوداً على سياسة القمع أثناء الحقبة السورية". وقد بدا واضحاً أنّ معدّ التقرير ركّز على واقعة حضور رئيس مجلس إدارة الـ أل.بي.سي للقاء الذي وضعه جنباً إلى جنب مع خصوم هذه المؤسسة الإعلامية أثناء الوجود السوري في لبنان. في نهاية التقرير، ترك الصحافي للمشاهدين "حرية" الاختيار بين اتجاهين: "ميزان المحكمة التي تضمّ أرفع القضاة أم محاولة منع الوصول إلى الحقيقة وإسقاط العدالة بمقالات وأقلام تصل إلى حدّ الإسفاف والشتم"¹⁸. اعتبر مراسل الـ أم.تي.في. أنّ جميع الذين حضروا في نقابة الصحافة أتوا للطعن بشرعية العدالة الدولية رافضين بذلك المنظومة السياسية التي نشأت بعد الانسحاب السوري من لبنان. كذلك وفي الاتجاه عينه، أعدت دنيز رحمة فخري تقريراً عن الوقفة

¹⁶ - تقرير شربل عبود. "قناة الجديد وصحيفة الأخبار أمام المحكمة الدولية." تلفزيون المستقبل، 25 نيسان 2014

¹⁷ - إعلان. "جريمة باسم العدالة."

¹⁸ - تقرير هيثم خوند. "لقاء تضامني مع الجديد والأخبار." تلفزيون الـ أم.تي.في.، 28 نيسان 2014

التضامنية لنواب "8 آذار" مع الأخبار والجديد في مجلس النواب "في وجه المحكمة الدولية". وأشارت فيه إلى أنّ "13 نائباً" تضامنوا مع الوسيطتين الإعلاميتين بدعوة من رئيس لجنة الإعلام النائب حسن فضل الله "ولكنّهم لم يلبّوا دعوة رئيس المجلس للانتخاب"¹⁹ (انتخاب رئيس للجمهورية) ملمّحة بذلك إلى تغيب النواب عن عملهم الأكثر إلحاحاً.

وفي المقلب الآخر، انتهجت المؤسسة اللبنانية للإرسال نوعاً من "الحيادية" في تغطية الحدث. وقفت من جهة إلى جانب حرية الإعلام، إن من خلال عرض القضية في مقدمات نشرات الأخبار أو من خلال ما ورد في نشراتها المسائية، بالإضافة إلى مشاركة رئيس مجلس إدارتها بيار الضاهر في اللقاء التضامني في نقابة الصحافة. أقرت المحطة بأنّ مواكبتها للحرية يأتي "بصرف النظر عن صوابية أو عدم صوابية الطريقة التي تناولت فيها الأخبار والجديد عمل المحكمة، فإنّ التلميح بأحكام تصل إلى السجن سبع سنوات كقيلة بترهيب كلّ وسائل الإعلام التي ترغب بالتعاطي النقدي مع المحكمة"²⁰. كما أعلن مراسلوها أنّ الجسم الإعلامي يتضامن في هذه الظروف دفاعاً عن الحريات الإعلامية و"رفضاً لسلطة المحكمة في محاكمة إعلاميين أو وسائل إعلامية لبنانية"²¹. من جهة أخرى، حرصت القناة على عرض آراء جميع الأطراف فأجرت مقابلات مع خبراء في القانون بلوروا طبيعة القضية وأبعادها، كما أنها خصصت مساحة لكي يعرض كلّ من الأمين والخياط رأيهما بالمسألة. من ناحية أخرى، أفسحت ال.أل.بي.سي. في المجال أمام مارتن يوسف (الناطق الرسمي باسم المحكمة الدولية) والمحامي فرنسوا رو (المسؤول عن مكتب الدفاع في المحكمة) بعرض مقاربتهم للدعوى وللأسس التي قامت عليها.

الإعلام المكتوب: الشخصية تمنع التضامن وتبحث في معنى الحرية

اختلفت مقاربة الإعلام المكتوب لقرار الاستدعاء، إذ إنّ هذا الإعلام بطبيعته يعكس بطريقة مباشرة رأي صاحب المقال بالقضية المطروحة. فكتّاب الرأي في مختلف الصحف والمواقع الإخبارية التي تناولها هذا المقال اتجهوا نحو شخصية الموضوع؛ الأمر الذي غاب عموماً عن الوسائل المرئية بحكم التزامها بنمط تحرير معيّن لا يسمح لها بالإسهاب بالتغطية البعيدة عن الإشكالية السياسية التي تتم مناقشتها. فلقد ظهر

¹⁹ - تقرير دنيز رحمة فخري. "8 آذار في وقفة ضدّ المحكمة". تلفزيون أل.أم.تي.في، 30 نيسان 2014

²⁰ - مقدمة نشرة الأخبار. تلفزيون أل.بي.سي. 25 نيسان 2014

²¹ - تقرير ادمون ساسين. "لقاء تضامني مع الجديد والأخبار". تلفزيون أل.بي.سي، 28 نيسان 2014

جلباً في المقالات التي نشرت في الصحف وعلى المواقع الإلكترونية أنّ قضية الاستدعاء اتخذت طابعاً شخصياً بين عدد من المحررين ورئيس تحرير صحيفة الأخبار إبراهيم الأمين بالتحديد. اتضح أنّ لا مجال لمناقشة حيادية تتمحور حول المسألة المطروحة فقط. فما كتبه الأمين سابقاً عن بعض زملائه وعن القوى السياسية المناهضة لمنهجه السياسي شكّل المادة الأساسية لردّ هؤلاء الكتاب ولرفضهم الوقوف إلى جانبه في "المعركة" التي يخوضها. على نحو مختلف، سعت الصحف والمواقع الإخبارية إلى تحييد الجديد وكرمي الخياط عن "الصراع" الحاصل.

وكما الحال على الشاشة الصغيرة، فقد استمرّت المواجهة بين وسائل الإعلام المكتوبة. وهنا، تقتضي الإشارة بداية إلى كيفية انقسام تغطية الصحف اللبنانية. فلقد توزعت حملات الوسائل الإعلامية المكتوبة على اتجاهين: الاتجاه الأول تتمحور حول الدفاع عن الحريات الإعلامية التي يجب أن تبقى فوق سقف القانون من جهة، والهجوم على المحكمة الدولية التي تخطت المحظور من جهة ثانية. في المقابل، لم تكثر الوسائل الإعلامية المناهضة للجديد والأخبار لمنطق ضرب الحريات الإعلامية (بغض النظر عن أحقية الأخبار والجديد بنشر المعلومات أو لا)، بل ركّزت حملاتها للدفاع عن القضاء الدولي وللدعوة إلى الانضواء تحت سقف القانون من ناحية، واعتمدت خطاباً تحريضياً من ناحية أخرى كان أساسه تسليط الضوء على شخص إبراهيم الأمين.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى تناول الوسائل المرئية الأمين في تقاريرها. فقد سأل مراسل المستقبل "من هو إبراهيم الأمين وما هو تاريخه مع الحريات الإعلامية؟ فهذا الأخير يقود معركة حريات إعلامية؛ آخر شعار يرفع من قبل الوسائل الإعلامية التابعة لقوى 8 آذار؛" كي تجيب الـ أم.تي.في في تقرير آخر أنّ "الأمين معروف بعذائه الكبير للمحكمة وشنّه أعنف الحملات على رئيس الجمهورية". وقد اكتسب الردّ على أسئلة الإعلام المرئي في الصحافة المكتوبة مساحة واسعة وتطوّر بوتيرة تصاعديّة. فكتب الصحافي علي الأمين طالباً من إبراهيم الأمين "تحسس قلمه" بعدما كان هذا الأخير دعاه إلى "تحسس رقبته" في مقال سابق. وصفه الأمين الأول بالـ "إعلامي (من "إعلام" و"أمن")، العامل في الصحافة" الذي يكفي أن يدعو فريق المحكمة إلى "أنّ يبيلّ الاستدعاء ويشرب من زومه"²². وذهب الصحافي حازم الأمين الكاتب في موقع

²² - علي الأمين. "تحسس قلمك يا إبراهيم الأمين". موقع جنوبية، 28 نيسان 2014

NOW الإلكتروني أبعد من ذلك، إذ أقرّ بأنّ المسألة بينه وبين "أمين الأخبار" شخصية "ومن قال إنّ التضامن المهني يخلو من تضامن شخصي؟" اللافت أنّ حازم الأمين اعترف ضمناً في مقاله بشرعية قضية الأخبار والجديد، لكنه حرص على تذكير القراء بما اعتبره "وشاية" الأخبار به عندما نشرت خبراً في أواخر شهر كانون الثاني 2009 يتناوله بصفته "مسؤول قسم التحقيقات في صحيفة عربية" (الحياة) أوفد إلى غزة لمراقبة انتهاكات حركة حماس. عنون مقاله "كرمي خياط" فيما تناول جسم المقال ابراهيم الأمين فقط، ولكنّه في الختام توجّه إلى الخياط معترفاً بأنه زجّها "في أتون ضائقة شخصية لا يد لها فيها"²³. في نفس سياق شخصنة القضية، كتبت ميشيل تويني تحت عنوان "التضامن مع ابراهيم الأمين" عن "ارتهان البعض لتنفيذ مخطط لجهات سياسية". كما عرّفت عن "الصحافي الحرّ" الذي "ينتقد الجميع حين يخطئون" والذي يجب أنّ "لا يتدنّى إلى مستويات الخوض في الشخصي ومحاربة من لا يشاركه الرأي في أمور شخصية". وفيما أكّدت ضرورة التضامن، سألت "ألم تُخطئ هذه الصحافة في بعض المرّات أيضاً؟". والملاحظ أنّ تويني لم تتوجّه مباشرة للأمين طوال المقال لكن المكتوب فُرئ من عنوانه.

كذلك، شنّ قسم من الصحافيين حملة على الأخبار والجديد اللتين لقبّتا بـ"إعلام الممانعة" الذي نصّب نفسه "إعلاماً للحرية". صنّفت هذه الحرية على أنها ليست سوى حرية كاذبة هدفها النيل من مسيرة العدالة ولذلك يجب قمعها قانونياً ومعاقبة "محترفي الأكاذيب المنظمة"²⁴. فالأمين [ابراهيم] كتب "يوماً مطالباً بعض الصحافيين... بأن يتحسّسوا رؤوسهم... وحرّض أبناء الضاحية على طرد هؤلاء لأنهم يختلفون معهم في الرأي... وهذا طبعاً لا يتناقض مع الحرية برأيه". الجديد نالت حصتها أيضاً من الهجوم؛ هي التي "تفصّل الحرية على مقاسها". فبرأي قسم التحرير في موقع لبيانون ديبايت، الجميع متضامن مع الوسيطتين خوفاً من "التشليط والتعنيف الذي قد يتعرّضون له" إذ "استطاعت هذه المدرسة أن تفرض على الجميع احترامها، خوفاً لا اقتناعاً"²⁵.

وبمعزل عن الطابع الشخصي للتعليقات، بدا وكأنّ جريدة النهار قررت وحيدة (باستثناء رأي تويني) اعتماد نموذج "الحياد" فكانت المقالات التي نُشرت على صفحاتها إمّا إخبارية أو تحليلية تنقل وجهتي نظر الدفاع

²³ - حازم الأمين. "كرمي خياط". موقع Now Lebanon، 1 ايار 2014

²⁴ - وسام سعادة. "حريات بشار الأسد وإعلام الممانعة". جريدة المستقبل، 28 نيسان 2014

²⁵ - مقال بعنوان "الجديد والأخبار: متضامنون... لا تطلوا قتلنا!"، قسم التحرير في موقع "البيانون ديبايت"، 28 نيسان 2014

والادعاء كما ورد في مقال موسى عاصي الذي قابل كلا من مارتن يوسف (الناطق الرسمي باسم المحكمة الدولية) والمحامي أنطوان قرقماز (محامي الدفاع عن مصطفى بدر الدين) فخلّص إلى شرح واضح ومفصّل نقل بكلّ شفافية الحجج التي أدلى بها كلا الطرفين.

في المقابل، تولّت جريدة الأخبار سياسة "الهجوم" بغية الدفاع عن نفسها وعن رئيس تحريرها، فكتب رامي الأمين عن "منتهزي الفرص لتصفية الحسابات الشخصية والمهنية والسياسية في لحظة انكسار قلم"²⁶. كذلك وفي الاتجاه عينه، توجّه إبراهيم الأمين "إلى هؤلاء" الذين يتطلعون إلى "معاقبة" الأخبار بل يرون في الأمر "واجباً" وهم لم يتوانوا عن استعمال "أغبي وسائل الشماتة والحقد". ووصف الأمين من هاجم الأخبار والجديد بـ"زعران يصرخون" و"منتحلي صفة المهنة". قال إنهم "أعداء" القضية و"مرتزقة عند سلطان تافه"²⁷. وفي محادثة ذلك، اعترف الأمين بأنّ "الانقسام القائم داخل الجسم الإعلامي... لا يدلّ على إمكان تضامن حول الحريات. لكنه عاد ليقتراح آلية عمل تسمح لوسائل الإعلام بالتضامن واحترام في الوقت عينه "تعدد وجهات النظر وتتنوّع آليات العمل"²⁸. وفي الخطوة نفسها، قرر بيار أبي صعب دعوة الجميع إلى التضامن "دفاعاً عن حريتنا ومهنتنا، بمعزل عن كلّ الاختلافات"²⁹. وبعيداً أيضاً عن شخصنة القضية، كان من الطبيعي أنّ تخصص الأخبار الجانب الأكبر من مقالاتها وعناوينها الرئيسية لتغطية الموضوع باستراتيجيات متنوّعة، فأطلقت على المحكمة الدولية لقب "محكمة القمع" وشرّعت صفحاتها لانتقاد الإجراء الذي اتخذته. وعلى الخطى نفسها، تمحورت معظم كتابات الصحفيين الداعمين للأمين والخياط حول الدفاع عن الحريات من جهة وأحقية المحكمة بملاحقتها من جهة أخرى. فالمحكمة لم تبحث عن سرّب المعلومات بل قررت معاقبة من نشر الحقائق. وبالتالي ارتكبت "خطيئة" باستهداف حرية الإعلام، إذ الذي اتخذ القرار باستدعاء "المتهمين" لا يملك فكرة عن تعامل الصحافة مع محاولات "قمع الحريات وتكبيّلها في لبنان والمعارك التي خاضتها بالدم والعرق". وفي هذا الإطار، تميّزت جريدة السفير بإعلانها دعمها المطلق لحرية الإعلام. تضمنت صفحاتها الأولى مقالات عن "انتفاضة الإعلام الذي أثبت أنه ليس مكسر عصا" وعن "يوم الانتصار لحرية الإعلام والحقيقة". فبكلّ وضوح، أعلنت السفير أنّ المشكلة صارت اليوم "مع كلّ مناصر

²⁶ - رامي الأمين. "عن "أحرار" يصفقون للقمع الإعلامي." الأخبار، 30 نيسان 2014

²⁷ - إبراهيم الأمين. "إلى هؤلاء." الأخبار، 3 أيار 2014

²⁸ - إبراهيم الأمين. "يوم حرية الإعلام: الصمت موت." الأخبار، 28 نيسان 2014

²⁹ - بيار أبي صعب. "معاً من أجل الحرية." الأخبار، 29 نيسان 2014

للحريات ومنتشق لهوائها³⁰. كما لم تغفل الصحيفة أيضاً عن مناقشة القضية من وجهة نظر قانونية فقدّمت قراءة نقدية لنظام عمل المحكمة وللعقوبات التي وضعتها.

كخلاصة عامة بشأن التوجه الإعلامي في تغطية استدعاء الأخبار والجديد، بدا وكأنّ معظم المؤسسات الإعلامية اقتنعت بعدم إمكانية فصل مسألة التضامن عن انعكاساته السياسية، وخصوصاً لجهة شرعية المحكمة. وعليه، استبسلت هذه الوسائل في الدفاع عن الحرية، كلّ من منظارها الخاص، متعاضية عن عرض وجهات النظر المتنوّعة والوقائع الضرورية كي يتمكّن الجمهور من الاطلاع على الخبر من جميع زواياه. وقد بدت بذلك وكأنها نسيت أنّ الحرية الأساسية تبقى حرية المتابع في تكوين رأيه الخاص وإطلاق حكمه. وخير دليل على ذلك كان غياب جهة الادعاء عن الجديد والأخبار ووجهة الدفاع عن المستقبل وال أم.تي.في. كما يسجل أن الصحافة المكتوبة سمحت للجانب الشخصي بأنّ يطغى على الحدث أيضاً فشرعت في جردة حساب مع الطرف الآخر متجاهلة خطورة المسألة وحساسيتها على الجسم الإعلامي. كما بدا واضحاً أنّ الخلاف لم يكن في بعض الأحيان على مبدأ التضامن بل على إطار التضامن بين الإعلاميين، وتحديدًا فيما إذا كان تضامناً ضد الاستدعاء أو تضامناً ضد المحكمة. باستثناء بعض الوسائل الإعلامية التي ذكرناها في سياق هذا المقال، بدا العديد من وسائل الاعلام وكأنه يسلم بأنّ لا مجال للتضامن في قضية أخذ منحها السياسي والشخصي بعداً بات يصعب معه أي حوار أو التقاء.

³⁰ - "يوم الانتصار لحرية الإعلام...والحقيقة." السفير، 28 نيسان 2014